الأمم المتحدة

E/CN.18/2011/2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
15 November 2010
Arabic
Original: English

منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات
الدورة التاسعة
نيويورك، ٢٤ كانون الثاني/يناير – ٤ شباط/فبراير ٢٠١١
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*
تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات ونحو تحقيق الأهداف العالمية الأربعة المتعلقة بالغابات

تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات ونحو تحقيق الأهداف العالمية الأربعة المتعلقة بالغابات

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير للمساهمة في التقييم الذي يجريه منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات للتقدم المحرز في تنفيذ الصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات (صك الغابات) ونحو تحقيق الأهداف العالمية الأربعة المتعلقة بالغابات. وعلى وجه التحديد، يجمّع التقرير ويحلل المعلومات الواردة في ١٦ تقريرا من التقارير الوطنية الطوعية، ويعرض الإجراءات المتخذة، والتحديات المصادفة والدروس المستفادة، وكذلك المعلومات التي يمكن استخدامها في الإبلاغ مستقبلا. ويرد وصف لمشروع رائد نموذجي في مجال تنفيذ صك الغابات

* E/CN.18/2011/1.

091210 091210 10-64081 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غانا، وهو مشروع يعرض الإجراءات الرامية إلى تحديد الأولويات وتحليل الثغرات، ونقاط القوة ونقاط الضعف، وغيرها من التدابير الرامية إلى التصدي للتحديات التي يجري تحديدها. ويستند التقرير أيضا إلى مصادر أخرى للمعلومات، بما في ذلك التقييم العالمي للموارد الحرجية لعام ٢٠١٠ الذي أعدته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والمدخلات التي قدمتها الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية. وتشير التقارير الوطنية إلى أن العديد من البلدان قد قام، استنادا إلى الجهود القائمة، باستحداث أو تعزيز تدابير السياسة العامة والتدابير المؤسسية والمعيارية وغيرها من الإجراءات التي تدعم تنفيذ صك الغابات وأهدافه العالمية الأربعة، في حين أن بلدانا أخرى بصدد القيام بذلك. وتشير التقارير أيضا إلى استمرار فائدة أطر واستراتيجيات السياسات القائمة في مجال الغابات، من قبيل البرامج الوطنية للغابات، فيما يتعلق بالإدارة المستدامة للغابات، وكذلك إلى مزايا صك الغابات بوصفه إطارا شاملا للأنشطة الجارية والمعززة. غير أن البلدان النامية على وجه الخصوص حددت الصعوبات التي اعترضتها، لا سيما المعوقات المتعلقة بالموارد. وفي هذا الصدد، يُخطط لعدد من المبادرات أو يجري تنفيذها حاليا لمساعدة البلدان في تقديم التقارير الطوعية إلى المنتدى مستقبلا.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٤

ثانيا – مقررات المنتدى ذات الصلة ٤

الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات وصك الغابات ٤

ثالثا – حالة تقديم التقارير إلى المنتدى: ٢٠٠٢-٢٠١٠ ..... ٦

رابعا – موجز التقارير الوطنية المقدمة إلى الدورة التاسعة للمنتدى ٧

ألف – لمحة عامة ٧

باء – مشروع غانا التجريبي: تقييم تنفيذ صك الغابات ٨

جيم – التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات والإجراءات ذات الصلة المحددة في الفقرتين ٦ و ٧ من صك الغابات ١١

دال – التقدم المحرز من منظور شامل لمختلف القطاعات ٢٠

هاء – التحديات المطروحة ٢٤

واو – الدروس المستفادة ٢٥

زاي – الدعم المقدم من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ٢٥

خامساً – تقديم التقارير مستقبلا ٢٦

سادسا – الاستنتاجات ٢٧

سابعا – التوصيات ٢٩

أولا – مقدمة

١ – يستجيب هذا التقرير للمقرر ١/٧ الصادر عن منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، وعلى وجه التحديد للفقرتين ١٩ و ٢٠ من مرفقه، حيث يطلب إلى الأمين العام أن يعد تقريرا تحليليا لتقديمه إلى الدورة التاسعة للمنتدى لمساعدة المنتدى في تقييم التقدم الإجمالي المحرز في تنفيذ الصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات (المشار إليه أيضا فيما يلي بصك الغابات)، ونحو تحقيق الأهداف العالمية الأربعة المتعلقة بالغابات. ويتضمن التقرير تحليلا وتجميعا للمعلومات الواردة في التقارير الوطنية، ويوفر المعلومات التي يمكن استخدامها في الإبلاغ مستقبلا.

٢ – وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت قد قدمت معلومات وطنية طوعية من ١٦ دولة عضو. ويسلط الضوء على مشروع رائد نموذجي في مجال تنفيذ صك الغابات في غانا بهدف عرض الخطوات المتخذة من أجل تحديد الأولويات وتحليل الثغرات، ونقاط القوة ونقاط الضعف، وكذلك التدابير الأخرى الرامية إلى التصدي للتحديات التي يجري تحديدها. وبالإضافة إلى ذلك، جرى النظر أثناء إعداد هذا التقرير في المعلومات الواردة في التقييم العالمي للموارد الحرجية لعام ٢٠١٠ الذي أعدته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وفي المدخلات المقدمة من ١٥ كيانا من الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية.

ثانيا – مقررات المنتدى ذات الصلة

الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات وصك الغابات

٣ – بغية تحقيق الهدف الرئيسي للترتيب الدولي المتعلق بالغابات وتعزيز مساهمة الغابات في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقراره ٤٩/٢٠٠٦ الأهداف العالمية الأربعة المتعلقة بالغابات، على النحو التالي، واتفق على العمل على الصعيدين العالمي والوطني من أجل إحراز تقدم نحو تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥:

(أ) عكس الاتجاه إلى فقدان الغطاء الحرجي على النطاق العالمي من خلال الإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك الحماية والإصلاح والتشجير وإعادة زراعة الغابات وزيادة الجهود المبذولة لمنع تدهور الغابات؛

(ب) تعزيز المزايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للغابات، بطرق منها تحسين مصادر رزق السكان المعتمدين على الغابات؛

(ج) تحقيق زيادة كبيرة في مساحة الغابات المحمية على النطاق العالمي وغيرها من المساحات التي فيها غابات تدار على نحو مستدام، وزيادة نسبة المنتجات الحرجية المستمدة من الغابات التي تدار على نحو مستدام؛

(د) عكس مسار الاتجاه التزولي للمساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للإدارة المستدامة للغابات وحشد موارد مالية جديدة وإضافية وكبيرة من جميع المصادر من أجل تحقيق الإدارة المستدامة للغابات.

٤ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، اعتمدت الجمعية العامة بقرارها ٩٨/٦٢ صك الغابات[(١)]، معلنة أن الغرض منه يتمثل فيما يلي:

(أ) تعزيز الالتزام والعمل السياسيين على الصعد كافة من أجل تحقيق الإدارة المستدامة للغابات بجميع أنواعها على نحو فعال، وتحقيق الأهداف العالمية المشتركة بشأن الغابات؛

(ب) زيادة مساهمة الغابات في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة ما يتعلق منها بالقضاء على الفقر والاستدامة البيئية؛

(ج) توفير إطار للإجراءات التي تُتخذ على الصعيد الوطني وللتعاون على الصعيد الدولي[(٢)].

٥ - وفي الفقرة ٥ من الصك، تؤكد الدول الأعضاء من جديد التزامهما بالعمل على جميع الصعد من أجل إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الأربعة بحلول عام ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، يرد في الفقرة ٦ من الصك ٢٥ من السياسات والتدابير الوطنية وفي الفقرة ٧ منه ١٩ من الإجراءات المتعلقة بالتعاون الدولي ووسائل التنفيذ، الرامية جميعها إلى تحقيق الغرض المتوخى من الصك. ولذلك، فإن تنفيذ الصك يمكن أن يكون وسيلة لتحقيق الأهداف العالمية الأربعة. ويطلب في الفقرة ٨ من الصك إجراء رصد وتقييم للتقدم المحرز، وفي الفقرة ٩، تقديم تقارير مرحلية وطنية طوعاً في إطار تقديم التقارير العادية إلى المنتدى.

٦ - ولئن كان يشار أحيانا إلى صك الغابات والأهداف العالمية المتعلقة بالغابات بشكل منفصل في قرارات المنتدى، فإنهما يرتبطان ارتباطا وثيقا من الوجهة العملية ويشتركان في التطلع إلى تعزيز الإدارة المستدامة للغابات ومساهمة الغابات في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق

(١) اعتمد المنتدى صك الغابات في دورته السابعة (انظر E/CN.18/2007/8 و Corr.1).

(٢) قرارالجمعية العامة ٩٨/٦٢، المرفق، الفقرة ١.

عليها دوليا. وترد هذه الفكرة في الفقرة ٢ (ب) '١' من القرار المعنون ''الغابات في بيئة متغيرة، وتعزيز التعاون وتنسيق السياسات والبرامج الشاملة لعدة قطاعات، والمدخلات الإقليمية ودون الإقليمية''، الذي اعتمده المنتدى في دورته الثامنة، والذي أُبرز فيه الإطار المتكامل الذي أتاحه صك الغابات بوصفه وسيلة لضمان الاتساق وتجنب الازدواجية. ورغم عدم وجود علاقة مباشرة تراتبية أو خطية بين الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات والأحكام الوطنية والدولية الواردة في الصك، فإنه يمكن فهم الفقرتين ٦ و ٧ بمعنى أن تنفيذ الأهداف العالمية وصك الغابات سيسهم في الإدارة المستدامة للغابات بشكل عام.

ثالثا – حالة تقديم التقارير إلى المنتدى: ٢٠٠٢–٢٠١٠

٧ – من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٥، دعا المنتدى الدول الأعضاء إلى تقديم تقارير وطنية طوعية عن التقدم المحرز في تنفيذ مقترحات العمل التي قدمها الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات إلى الدورات المقابلة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات. وفي أعقاب اعتماد صك الغابات في عام ٢٠٠٧، تركز الإبلاغ على الصك والأهداف العالمية. ومنذ عام ٢٠٠٢، قدم ٨٦ بلدا تقارير وطنية، تراوح عددها بين ١٤ بلدا في عام ٢٠٠٢ و ٥٤ بلدا في عام ٢٠٠٥. وقدمت ثلاثة بلدان[٣] تقارير وطنية إلى الدورات الست كافة، وقدم ٢٤ بلدا تقارير إلى ما بين ثلاث وخمس دورات. غير أن ٤١ بلدا لم تقدم تقارير وطنية إلا لدورة فقط من الدورات الست التي كانت قد دعيت إلى تقديم تقارير إليها.

٨ – وفيما يتعلق بدورة المنتدى الثامنة التي عقدت في أيار/مايو ٢٠٠٩، قدم ٢١ بلدا تقارير مرحلية. ووردت أيضا مدخلات من ٢٩ كيانا من الكيانات الإقليمية أو دون الإقليمية وأعضاء الشراكة التعاونية في مجال الغابات. وقدمت التقارير رؤى مفيدة بشأن الإجراءات التي يجري اتخاذها وأشارت إلى الإمكانية الكبيرة لاعتماد الصك بوصفه إطارا. غير أنه سُلّم بأنه لم يمض سوى وقت قصير على اعتماد هذا الصك.

٩ – وبغية تيسير إعداد التقارير الوطنية الطوعية المقدمة إلى الدورة التاسعة للمنتدى، وزعت أمانة المنتدى مبادئ توجيهية ونموذجا يمكن أن تستخدمها البلدان، ووزعت كذلك نموذجا استقصائياً على الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت قد قدمت تقارير من ١٦ بلدا و ١٥ كياناً من الكيانات الإقليمية أو دون الإقليمية. ومن المرجح أن التفاوت في استجابة البلدان لطلبات تقديم التقارير الوطنية يعود إلى محدودية

(٣) فنلندا والمكسيك ونيوزيلندا.

الموارد والقدرات التقنية، وكذلك إلى العبء الذي تلقيه زيادة طلبات الإبلاغ على عاتق البلدان.

رابعا – موجز التقارير الوطنية المقدمة إلى الدورة التاسعة للمنتدى

ألف – لمحة عامة

١٠ – في وقت كتابة هذا التقرير، كانت قد قدمت تقارير من ١٦ بلدا، منها ١١ من البلدان النامية أو البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية و ٥ من البلدان المتقدمة النمو: بابوا غينيا الجديدة، والبرازيل، وبنغلاديش، وجامايكا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسويسرا، وغابون، وغانا، والفلبين، وفنلندا، وقبرص[٤]، والكاميرون، والمكسيك، وموزامبيق، ونيوزيلندا.

١١ – وقد أشارت التقارير الوطنية إلى أن العديد من البلدان المدرجة أعلاه قد قام باستحداث أو تعزيز تدابير السياسة العامة والتدابير المؤسسية والمعيارية وغيرها من الإجراءات التي تدعم تنفيذ صك الغابات والأهداف العالمية المتعلقة بالغابات، في حين أن بلدانا أخرى بصدد القيام بذلك. واعتبرت هذه الجهود بمثابة إضافة إلى المبادرات القائمة الرامية إلى تنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، وكذلك تنفيذ القرارات والمقررات السابقة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات. وأفادت بعض البلدان أن العديد من عناصر صك الغابات كانت تشكل بالفعل جزءا من السياسات العامة والأطر التشريعية التي تأخذ بها من أجل تحقيق الإدارة المستدامة للغابات، مشددة على البرامج والخطط الوطنية والاستراتيجيات ذات الصلة في مجال الغابات بوصفها وسائل مفيدة للمضي قدما في تنفيذ الصك.

١٢ – وقد انعكست جوانب الترابط والتداخل بين الأهداف العالمية والفقرتين ٦ و ٧ من صك الغابات في معظم التقارير الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، أسهم العديد من الإجراءات التي أفيد عن مساهمتها في أحد الأهداف العالمية في تنفيذ حكم أو أكثر من أحكام الصك. وقد كان التداخل فيما بين الأهداف العالمية الأربعة واضحا أيضا، إذ كثيرا ما اعتبر أن بعض الإجراءات المبلغ عنها في إطار أحد الأهداف العالمية ذو صلة بتحقيق هدف آخر. وعلاوة على ذلك، أبلغت البلدان عن مسائل الحوكمة والسياسات العامة ذات الصلة المرتبطة بأحكام الصك.

---

(٤) قدمت فنلندا وقبرص استكمالين مع الإشارة إلى أن تقريريهما الوطنيين المقدمين إلى الدورة الثامنة للمنتدى ما زالا صالحين.

١٣ - وتنشر التقارير الوطنية، المتاحة في وقت كتابة هذا التقرير، على الموقع الشبكي للمنتدى[٥]. وعلى الرغم من أن الردود محدودة نسبيا من حيث العدد فإنها تقدم دليلا قيما على الطائفة الواسعة من الإجراءات المتخذة. ويستكمل هذا التقرير أيضا بمعلومات من مصادر أخرى، بما في ذلك المدخلات الإقليمية ودون الإقليمية التي يمكن الاطلاع عليها أيضا على الموقع الشبكي للمنتدى[٦].

١٤ - ومن بين التقارير القطرية، يصف التقرير الذي قدمته غانا مشروعها الرائد بشأن تنفيذ صك الغابات. وقد أجرت غانا تقييما للحالة الراهنة فيما يتعلق بتنفيذ صك الغابات بينما كانت تقوم برفع مستوى الوعي لدى أصحاب المصلحة في البلد بشأن هذا الصك. وتقدم النتائج خط أساس مفيد فيما يتعلق برصد التقدم المحرز في التنفيذ وبتقديم التقارير إلى المنتدى. ويجري حاليا وضع نظام رصد يستند إلى أدوات الرصد المستخدمة حالياً في قطاع الغابات. وترد أدناه الدروس المستفادة من هذا المشروع الرائد كمثال على كيفية الاستفادة من صك الغابات في استخدامه كآلية مهمة للتنسيق مع غيره من عمليات السياسة الوطنية. وسيعلن المزيد من التفاصيل عن المشروع في الدورة التاسعة للمنتدى.

باء - مشروع غانا التجريبي: تقييم تنفيذ صك الغابات

١٥ - في عام ٢٠٠٨، أصبحت غانا أول بلد ينفذ صك الغابات بشكل منهجي، بفضل الدعم التقني المقدم من منظمة الأغذية والزراعة والوكالة الألمانية للتعاون التقني، والتمويل المقدم من الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا. ويهدف المشروع المعنون ''المضي قدما نحو تنفيذ الصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات'' إلى تحديد الثغرات ونقاط القوة والضعف في غانا فيما يتصل بالسياسات والتدابير الوطنية المنصوص عليها في صك الغابات، فضلا عن تحديد الأولويات والشروع في تنفيذ البرامج اللازمة لمعالجة الثغرات ونقاط الضعف.

١٦ - وقد أدى المشروع، الذي أُطلق في عام ٢٠٠٩، إلى ما يلي:

(أ) إنشاء لجنة توجيهية للمشروع، تضم ممثلين عن أصحاب المصلحة في قطاع الغابات، لاستعراض أنشطة المشروع وتقديم المشورة بشأن المسائل المتعلقة بالتنفيذ؛

(٥) انظر: http://www.un.org/esa/forests/reports-unff9.html.

(٦) انظر: http://www.un.org/esa/forests/reports-unff9.html#regions.

(ب) تنظيم حلقات عمل إقليمية لأصحاب المصلحة من أجل إذكاء الوعي بين مستخدمي الغابات وغيرهم، والمساعدة في تقييم الجهود التي تبذلها غانا لتنفيذ صك الغابات؛

(ج) استخدام نتائج حلقات العمل الإقليمية في حلقة عمل ضمَّت أصحاب المصلحة الوطنيين؛

(د) شروع هيئة الغابات والحياة البرية في أفريقيا في التعاون مع منظمات المجتمع المدني (مثل منظمة كير والصندوق العالمي للأحياء البرية)، والسلطات التقليدية ومؤسسات القطاع الخاص (بما في ذلك الرابطة الغانية للأخشاب)، ومبادرات من قبيل اتفاق غانا للشراكة الطوعية مع الاتحاد الأوروبي، من أجل إجراء حوارات واستعراض التقدم المحرز نحو تنفيذ المشروع.

١٧ - خلال المشاورات التي أُجريت فيما بين أصحاب المصلحة الإقليميين والوطنيين، تم تحديد المجالات الأربعة التالية التي وردت الإشارة إليها في الفقرتين ٦ و ٧ من صك الغابات، والأنشطة ''المحفزة'' الأولية المتصلة بكل مجال منها، باعتبارها أولويات لإحراز تقدم بشأن الإدارة المستدامة للغابات:

(أ) **تعزيز التنسيق عبر القطاعات** - النشاط: إبراز مساهمة قطاع الغابات في تخطيط التنمية الوطنية؛

(ب) **تعزيز إنفاذ قوانين الغابات** - النشاط: تعزيز الدور الرقابي للجماعات في مكافحة الفساد وغيره من الأنشطة غير القانونية؛

(ج) **وضع استراتيجيات لتمويل الإدارة المستدامة للغابات** - النشاط: تعزيز وصول أصحاب المصلحة المحليين إلى مصادر التمويل التي تدعم الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية في قطاع الغابات؛

(د) **دمج البرامج الوطنية للغابات ضمن خطط التنمية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر ذات الصلة** - النشاط: تعزيز قدرات الجمعيات المحلية على وضع وتنفيذ برامج محلية للغابات.

١٨ - حدد أصحاب المصلحة أيضا ثلاثة مجالات مواضيعية لتكون بمثابة قضايا جامعة تتطلب اهتماما ذا أولوية: (أ) نوع الجنس، (ب) التعليم و (ج) العلم والتكنولوجيا. ويجري حاليا اختبار نظام للرصد بشكل تجريبي في منطقتين من مناطق الغابات بغية تنفيذ الأنشطة

الأولية المحفزة المتعلقة بالمجالات الأربعة ذات الأولوية. ويجري أيضا اختبار نظام للتقييم بشكل تجريبي.

١٩ - تم تحديد التحديات التالية التي تواجه تنفيذ صك الغابات:

(أ) عدم كفاية التمويل والموارد البشرية بما يلزم لتنفيذ الإدارة التعاونية للغابات، وبناء القدرات اللازمة لإدارة الموارد، وتحسين البنية التحتية وتعزيز القدرات في مجال إنفاذ القوانين؛

(ب) انتشار الفقر بين المجتمعات الريفية التي تعتمد على الغابات، والتي يفتقر الكثير منها إلى أشكال بديلة قابلة للتطبيق لكسب الرزق؛

(ج) الممارسات الزراعية غير المستدامة التي تؤدي إلى خسارة الغطاء الحرجي، بسبب عدم وجود إطار مناسب لسياسات استخدام الأراضي يعالج تأثيرات الزراعة على الغابات؛

(د) عدم وجود تعاون فعال فيما بين الوزارات للتنسيق بين السياسات المتضاربة لاستخدام الأراضي (ومنها على سبيل المثال سياسات حفظ لحوم حيوانات الغابات والاتجار بها). حيث يقع العديد من أسباب إزالة الغابات خارج نطاق اختصاص وزارة الأراضي والموارد الطبيعية واللجنة الأفريقية للغابات والحياة البرية؛

(هـ) محدودية حساب الموارد الطبيعية في الميزانية الوطنية مما يحول دون البيان الدقيق لمساهمة قطاع الغابات في التنمية الوطنية.

الدروس المستفادة

٢٠ - رغم أن المشروع التجريبي لا يزال في مراحله الأولى، فمن الواضح أن صك الغابات لديه القدرة على توفير إطار شامل ومتكامل وأداة لتقييم أداء العمل الوطني والتعاون الدولي فيما يتصل بالغابات في غانا. وأثناء المشروع التجريبي، كان الصك بالفعل بمثابة إطار فعال لما يلي:

(أ) إشراك أصحاب المصلحة وإذكاء الوعي العام؛

(ب) وضع نظم لرصد وتقييم قطاع الغابات؛

(ج) وضع قاعدة بيانات للسياسات والهياكل والمبادرات الحالية المتصلة بالغابات.

٢١ - وقد تم توثيق الدروس المستفادة من المشروع التجريبي وتقاسمها في المحافل الوطنية والدولية، وسيتم تسليط الضوء عليها في الدورة التاسعة للمنتدى. وقد أظهر النهج الذي اتبعته غانا نتائج واعدة بحيث يمكن تطبيقه في بلدان أخرى. وستقوم ثلاثة بلدان في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، بالانضمام عما قريب للجهود التجريبية. بيد أن توسيع نطاق هذه الجهود لتشمل بلدانا أخرى سوف يعتمد على الدعم الدولي وتوفر التمويل.

جيم - التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات والإجراءات ذات الصلة المحددة في الفقرتين ٦ و ٧ من صك الغابات

الهدف العالمي ١: عكس الاتجاه إلى فقدان الغطاء الحرجي على النطاق العالمي من خلال الإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك الحماية والإصلاح والتشجير وإعادة زراعة الغابات، وزيادة الجهود المبذولة لمنع تدهور الغابات

٢٢ - يتيح تقييم الموارد الحرجية العالمية لعام ٢٠١٠ أحدث المعلومات عن حالة الموارد الحرجية في العالم. وتغطي الغابات حاليا ٣١ في المائة من كتلة اليابسة على الأرض. وقد انخفضت معدلات إزالة الغابات، بما في ذلك تحويل الغابات المدارية إلى أراض زراعية على وجه الخصوص، وذلك على مدى العقد الماضي، من ١٦ مليون هكتار سنويا في تسعينيات القرن الماضي إلى المتوسط الحالي البالغ حوالي ١٣ مليون هكتار سنويا. ومع ذلك، تظل معدلات إزالة الغابات مرتفعة بشكل مخيف، لا سيما في أمريكا الجنوبية وأفريقيا. وقد خفض غرس الأشجار على نطاق واسع من صافي الخسارة في مساحة الغابات بدرجة كبيرة، حيث انخفضت تلك الخسارة من ٨,٣ ملايين هكتار سنويا خلال الفترة من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠٠ إلى ٥,٢ ملايين هكتار سنويا خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٠. واليوم، أصبحت الغابات المزروعة تشكل ٧ في المائة، أو ٢٦٤ مليون هكتار من مجموع مساحة الغابات، مما يعكس زيادة قدرها حوالي ٥ ملايين هكتار سنويا في الفترة من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١٠. بالإضافة إلى تحويل الغابات إلى أراض زراعية، تشكل حرائق الغابات والآفات والأمراض والكوارث الطبيعية والنزاعات في مناطق الغابات والأنواع الغازية الأسباب الرئيسية وراء إزالة الغابات وتدهورها.

٢٣ - فيما يلي أمثلة للإجراءات التي أوردتها بعض البلدان في تقاريرها الوطنية، من أجل تحقيق الهدف العالمي ١ وتنفيذ الأنشطة المنصوص عليها في صك الغابات (في الفقرتين ٦ (س) و ٧ (د) و (ح) و (ط) و (ي) منه على سبيل المثال). وقد أسهم عدد من الإجراءات في تحقيق أهداف عالمية أخرى:

(أ) تم إنفاذ التشريعات المتعلقة بالغابات التي تحول دون حدوث تغيير في استخدام الأراضي. وتم إعداد خطط وطنية لمراقبة حرائق الغابات والوقاية منها، مع التركيز على حماية الغابات من الحرائق. وبالنسبة لقبرص على وجه الخصوص، شملت تلك الإجراءات تعزيز التدابير الوقائية التقليدية باستخدام مزيد من التكنولوجيات المتقدمة، بما في ذلك جهاز الكشف التلقائي عن النيران. وأبلغت بعض البلدان عن الإجراءات المتخذة لحماية الغابات من المخاطر الأخرى التي تهدد الصحة. على سبيل المثال، أبلغت المكسيك عن التدابير المتخذة لتقييم أثر الآفات والأمراض على الغابات، فضلا عن الخطط الرامية إلى اعتماد تكنولوجيات الاستجابة المناسبة؛

(ب) بذلت جهود لتعزيز عمليات إعادة زراعة الغابات وإصلاح أراضي الغابات المتدهورة، بما فيها تلك التي تضررت من حرائق الغابات، مع التركيز بصفة خاصة على مستجمعات المياه ذات الأولوية. وذكرت البرازيل أنها وسعت مساحة الغابات المزروعة لديها من ٣٥٠ ٠٠٠ هكتار إلى ٦٥٠ ٠٠٠ هكتار، في حين أبلغت موزامبيق عن إعادة زراعة ما يقرب من ٣٥ ٠٠٠ هكتار من الغابات في الفترة من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠٠٩. ويشمل مشروع إعادة زراعة الغابات بشكل مكثف في المكسيك، الذي ينفذ من خلال سياسة شاملة ونهج للتخطيط والبرمجة، تحديث البرنامج الوطني للغابات للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٦، وبرنامجاً استراتيجياً للغابات ينتهي في عام ٢٠٢٥؛ وتوعية الجمهور وبرنامجاً لإعادة زراعة الغابات للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢؛ وبرنامجاً مؤسسياً للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢؛ وإعادة النظر في استراتيجية تمويل الغابات بحيث تخصص مبالغ كبيرة لقطاع الغابات، بما في ذلك المشاريع التي تنفذها السلطات والمجتمعات المحلية. وتشمل الأمثلة الأخرى توسيع الغطاء الحرجي من خلال غرس أشجار الغابات، وبخاصة في الأراضي المملوكة ملكية خاصة، مما ساعد على عكس اتجاه خسارة الغطاء الحرجي في بلدان مثل قبرص. وفي حالة الفلبين، تم الإبلاغ عن الأمثلة المتعلقة باستراتيجيات خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها، وعن ما تؤديه عمليات الحفظ والإدارة المستدامة للغابات وتعزيز مخزونات الكربون في الغابات من دور في البلدان النامية، على أساس أنها تنفذ لتحقيق الأهداف العالمية الأربعة جميعها. وفي موزامبيق، خلقت أنشطة إعادة زراعة الغابات ٨ ٠٠٠ فرصة عمل خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩، وأنشئت مزارع للغابات التجارية على نطاق واسع في مناطق عدة؛

(ج) وتم الإبلاغ عن آليات لتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة، لا سيما النساء، في عكس اتجاه خسارة الغطاء الحرجي؛

(د) وذكر أيضا أن تحسين آليات رصد الغابات أمر مفيد في التحديد الدقيق لاتجاهات المكسب أو الخسارة في الغطاء الحرجي. وتحاول السلفادور، على سبيل المثال، جمع أموال كي تتمكن من جرد الموارد الحرجية الموجودة لديها، في حين اعتمدت الفلبين معايير ومؤشرات وطنية للإدارة المستدامة للغابات، ونظام مراجعة لتقييم أداء وحدة إدارة الغابات لديها. وتقوم الفلبين أيضا بعمليات جرد على الصعيد الوطني للموارد الحرجية الموجودة في المواقع الأثرية.

٢٤ - وبالنسبة لبضعة بلدان، استخدمت البرامج الوطنية المدروسة جيدا المتعلقة بالغابات، والمدعومة بتشريعات وطنية قوية، كأساس لإجراءات فعالة تهدف إلى عكس اتجاه خسارة الغطاء الحرجي، في حين أشار آخرون إلى أهمية إنفاذ قوانين الغابات في التصدي لقطع الأشجار بشكل غير مشروع والاتجار غير المشروع في منتجات الغابات. وتشمل التطورات الأخرى السياسات الوطنية التي وضعت مؤخرا لإعادة زراعة الغابات وغرس أشجار الغابات في بنغلاديش وموزامبيق، حيث تشجع الأخيرة إعادة زراعة الغابات من خلال مبادرة رئاسية جديدة وحملات توعية عامة بشأن الغابات. وأشارت قبرص إلى الجهود التي تبذلها من أجل توفير التمويل الكافي لبرامج التنمية الريفية بغية تعزيز حماية الغابات والتوسع فيها، في حين أبلغت بابوا غينيا الجديدة عن وضع سياسة جديدة لإعادة زراعة الغابات ترتبط ببرنامج لتطوير المزارع.

٢٥ - ورغم الجهود المبذولة لدعم الهدف العالمي ١، أبلغت بابوا غينيا الجديدة عن عوائق تعترض سبيل تجديد الغابات، ناجمة عن ضيق الموارد. كما تم إبراز الحاجة إلى توفير التمويل من أجل تمكين السكان الأصليين، سواء من حيث الوسائل التقنية والعلمية والتقليدية لمراقبة مناطق الغابات. وتشمل أسباب خسارة الغطاء الحرجي التي تم الإبلاغ عنها التوسع في الحدود الزراعية، والتنمية الحضرية، وحرائق الغابات وقطع الأشجار على نطاق واسع مع إعادة زراعة القليل من الغابات.

الهدف العالمي ٢: تعزيز المزايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للغابات، بطرق منها تحسين مصادر رزق السكان المعتمدين على الغابات

٢٦ - وفقا لما جاء في التقييم العالمي للموارد الحرجية لعام ٢٠١٠، بقيت القيمة السنوية لإزالة الغابات على حالها في المدة الواقعة فيما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٠، وارتفعت بنسبة ٥ في المائة سنويا في المدة الواقعة فيما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥، ثم بعد ذلك انخفضت انخفاضا حادا. وقدّرت قيمتها بما يزيد قليلا على مبلغ ١٠٠ بليون دولار في السنة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٧. وبلغت عمليات إزالة الغابات غير الخشبية المبلَّغ بها

ما قيمته حوالي ١٨,٥ بليون دولار في عام ٢٠٠٥، كان للمنتجات الغذائية النصيب الأكبر منها. بيد أنه نتيجة لمحدودية الإبلاغ من جانب البلدان، لا تزال قيمة المنتجات غير الحرجية أقل من قيمتها الفعلية. ويعمل ما يقرب من ١٠ ملايين شخص في إدارة الغابات وحفظها ولكن كثرة من الناس غير أولئك يعتمدون اعتمادا مباشرا في معيشتهم على الغابات. ويشير التقييم أيضا إلى أن إدارة الغابات لأغراض اجتماعية وثقافية هي في ازدياد، إلا أن المجال المعني يصعب قياسه قياسا كميا. ويمثل حفظ التربة والمياه الهدف الرئيسي لما نسبته ٨ في المائة من الغابات في العالم، أو ما تقرب مساحته من ٣٣٠ مليون هكتار منها.

٢٧ - وترد فيما يلي أمثلة من الإجراءات المبلَّغ بها الرامية إلى تحقيق الهدف العالمي ٢ وتنفيذ أنشطة محددة في صك الغابات (مثلا، في فقراته ٦ (د)، (و)، (ي)، (ل)، (ق)، (ت)، (ث)، (ذ)، و ٧ (ك)). وقد أدى اتخاذ عدد من الإجراءات إلى تحقيق الأهداف العالمية الأخرى:

(أ) رُوّج لطائفة من الأنشطة المتعلقة بحفظ الغابات واستغلالها وتصنيعها وتسويقها من أجل جني منافع اقتصادية للمجتمعات المحلية ودعم الإدارة المستدامة للغابات. وبينت بضعة بلدان ما تبذله من جهود رامية إلى الحد من الفقر في مجتمعاتها المحلية المعتمدة على الغابات؛

(ب) شُجع اتباع نهج قائم على حقوق الشعوب الأصلية ونهج قائم على الحقوق، وكذلك شُجع القيام بالأنشطة المتصلة بعمليات الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة وتحديد الضمانات. وأكدت الفلبين في هذا الصدد على الروابط الروحية والثقافية التي تربط البشر بمناطق الغابات. وسُلط الضوء أيضا على تكامل السياسات المتعلقة بمجتمعات الشعوب الأصلية مع القوانين والتشريعات المحلية وتعزيز تمثيل الشعوب الأصلية في مجالس التنمية المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، ذُكرت الممارسات في إدارة النزاعات على الموارد الطبيعية، فضلا عن تقرير السياسات الأساسية الهادفة إلى زيادة قدرات الصمود لدى الشعوب الأصلية في دفاعها عن أراضيها من أجل تحقيق السلام والأمن؛

(ج) ذكرت البرازيل أنه اعتُرف بما تزيد مساحته على ١٠ ملايين هكتار مناطقَ جديدة للشعوب الأصلية، وأنه خُصص ما مساحته ٦ ملايين هكتار من الأراضي لتمكين المجتمعات المحلية من العمل على الإدارة المستدامة للمنتجات الحرجية، وأنه أنشئ ما مساحته ٣ ملايين هكتار من المستوطنات المستدامة؛

(د) اعتُمدت عمليات لإصدار شهادات للمنتجات الخشبية. وذكرت البرازيل أنها تقوم بالترويج لإصدار شهادات وطنية ودولية للمنتجات الحرجية من أجل تعزيز إمكانيات تسويقها. وأنشأت البرازيل أيضا نظاما يضمن وجود حد أدنى لأسعار المنتجات الحرجية التي أساسها المجتمعات المحلية. وكذلك أبلغت الفلبين بأنها أنشأت نظاما حاسوبيا لرصد إصدار شهادات منشأ للخشب المنشور/للخشب الخام من أجل تتبع نقل المنتجات الحرجية. وكذلك يجري إنشاء نظام خاص بالمنتجات الحرجية غير الخشبية؛

(هـ) بناء على تقييم أجري للطلبات على الترفيه في الغابات واحتياجاته، حددت قبرص مواقع هامة للترفيه في الغابات، ووفرت الدعم المالي لأنسب الأنشطة الترفيهية (مواقع التخييم والرحلات، والمتنزهات الطبيعية وحدائق النباتات) للسكان المحليين وللزوار أيضا؛

(و) تعززت حملات التوعية والتثقيف العامة بشأن الفوائد الاقتصادية للسلع والخدمات الحرجية. حيث تقوم الفلبين، على سبيل المثال، بحملات تثقيفية وإعلامية في أوساط الجمهور وبتوسيع أنشطة بناء القدرات في مجال الإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك المشاركة النشطة في شبكة الحراجة الاجتماعية في رابطة أمم جنوب شرق آسيا؛

(ز) أبلغت بضعة بلدان عما لديها من آليات لتعزيز مشاركة أصحاب الشأن، ولا سيما القطاع الخاص والمجتمعات المحلية والمرأة، في مجال تنمية الحراجة، بطرق منها تطبيق التكنولوجيات السليمة بيئيا. ووضعت بابوا غينيا الجديدة، بدعم من الاتحاد الأوروبي، برنامجا حراجيا بيئيا يعزز مشاركة المجتمع المحلي في استغلال موارد الغابات وإدارتها. وتولت الحكومة الوطنية تمويل تلك المبادرة؛

(ح) تعززت تنافسية المنتجات الحرجية بفضل اتخاذ تدابير لتحسين نوعيتها. وشددت بابوا غينيا الجديدة وغابون والمكسيك، مثلا، على أهمية التحول من تصدير الجذوع إلى التنويع وتصنيع المنتجات الخشبية ذات القيمة المضافة. أما الغابون وغانا وموزامبيق فقد نفذت حظرا على تصدير الجذوع من أجل حفز تصنيعها محليا. وأفادت الكاميرون، وهي بلد يقع في حوض نهر الكونغو، بضرورة معالجة مسألة ضآلة مساهمة الغابات في الاقتصاد الوطني؛

(ط) أفاد عدد من البلدان بأنها استحدثت برامج يدفع فيها أصحاب المصلحة المحليون مقابلا ماليا لخدمات النظام البيئي من أجل دعم حماية الغابات.

٢٨ - وفي كثير من البلدان، وفَّرت البرامج والاستراتيجيات الحرجية الوطنية إطار العمل لتحقيق الهدف العالمي ٢. وتجري السلفادور مراجعة لسياساتها الحرجية الوطنية والتشريعات الوطنية المتعلقة بالغابات بهدف تحقيق التوازن بين طلب البلد على السلع والخدمات الحراجية

وبين المحافظة على النظم البيئية التي تسمح بتحقيق التنمية المستدامة في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي. وفي قبرص والمكسيك وموزامبيق، كان للسياسات والخطط التنموية الريفية فائدة في تعزيز المزايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للغابات التي ساعدت على تحسين مصادر الرزق في المجتمعات المحلية. وكذلك استفادت بلدان أخرى، ومنها جامايكا، من اللجان المحلية لإدارة الغابات. وأشارت الفلبين إلى إنشاء نظام للمعلومات الحرجية لرصد أداء أصحاب حيازات الحراج على أساس شروط الاتفاقات الحرجية مع الحكومة.

الهدف العالمي ٣: تحقيق زيادة كبيرة في مساحة الغابات المحمية على الصعيد العالمي، وغيرها من المساحات التي بها غابات تدار على نحو مستدام، وزيادة نسبة المنتجات الحرجية المستمدة من الغابات التي تدار على نحو مستدام

٢٩ - يشير التقييم العالمي للموارد الحرجية لعام ٢٠١٠ إلى أن المناطق المحمية المنشأة قانونيا تمثل ١٣ في المائة من غابات العالم. وازدادت مساحة المناطق الحرجية ضمن منظومات المناطق المحمية حوالى ٦٣ مليون هكتار منذ عام ٢٠٠٠. ووُسِم ما نسبته اثنا عشر في المائة، أي ما يزيد على ٤٦٠ مليون هكتار، من الغابات في العالم بملائم لحفظ التنوع الأحيائي، وقد خُصصت لهذا الغرض مساحة تقارب ٤٤ مليون هكتار خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥. ويشير التقييم أيضا إلى أن مساحة المناطق الحرجية المشمولة بخطط لإدارتها، وهي أداة هامة من أدوات الإدارة المستدامة للغابات، آخذة في الازدياد، على الرغم من عدم توفر المعلومات إلا عن ٨٠ في المائة فقط من إجمالي المناطق الحرجية. وتشمل خطط الإدارة، حاليا، ١,٦ بليون هكتار من الغابات.

٣٠ - وترد فيما يلي أمثلة عن الإجراءات المبلغ بها الرامية إلى تحقيق الهدف العالمي ٣ وتنفيذ الأنشطة المحددة في صك الغابات (مثلا، في فقراته ٦ (هـ)، (ع)، (ف)، (خ)، و ٧ (د)، (ز)). وأدى عدد من الإجراءات دورا في تحقيق الأهداف العالمية الأخرى:

(أ) ساعد إنشاء المناطق المحمية، بما فيها الحدائق والمحميات الوطنية، على زيادة مناطق الغابات المحمية في مختلف البلدان. وذكرت البرازيل أن إجمالي مساحة المنطقة التي تحميها الحكومة الاتحادية قد ازداد من ٦٧ مليون هكتار إلى ٧٤ مليون هكتار. وأفادت فنلندا أنه سيصبح محميا ما مساحته ١٠ ٠٠٠ هكتار إضافي من الأراضي العامة بحلول عام ٢٠١٠، وما بين ١٧٨ ٠٠٠ و ٢٧٢ ٠٠٠ هكتار من الغابات الخاصة بحلول عام ٢٠١٦. وذكرت الكاميرون أنها تعتزم زيادة الأملاك الحرجية الخاصة الدائمة من نسبة ٤٠ في المائة إلى ٥٥ في المائة من مجمل المناطق الحرجية على مدى السنوات القليلة المقبلة. وأعادت غانا تصنيف بعض غاباتها لتصبح مناطقَ تنوع أحيائي هامة على الصعيد العالمي؛

(ب) في إطار منح الأولوية لضمان فعالية مشاركة المجتمعات المحلية في تنفيذ خطط إدارة المناطق المحمية من الغابات، تخطط بنغلاديش لتقييم أداء المجتمعات المحلية ولإعداد دراسات لحالات إفرادية في هذا الصدد؛

(ج) شملت تدابير العمالة في القطاع الحرجي في الفلبين اتخاذ إجراءات لتوظيف أكثر من ٥٠ ٠٠٠ شخص حراسا للغابات للقيام بأنشطة حماية الغابات من أجل معالجة مسألة الأراضي غير المملوكة؛

(د) تجري السلفادور مراجعة لسياساتها الحرجية الوطنية لتعزيز الإدارة المستدامة للغابات، ولا سيما في مستجمعات المياه الرئيسية؛

(هـ) صبّت قبرص جهودها على تأهيل المناطق المحمية المتدهورة فقامت بمراجعة خطط الإدارة بالنسبة للمناطق المحمية والأحراج الأخرى على السواء. ووضعت أيضا خططا لرصد مجموعة منتقاة من النظم البيئية والموائل وأنواع من الكائنات الحيَّة؛

(و) أجرت موزامبيق مسحا لوضع الغابات المحمية من أجل تحديد الاحتياجات ذات الأولوية سعياً لتحسين إدارتها؛

(ز) ذكرت غابون أنها أعلنت أكثر من ٣ ملايين هكتار من الغابات محميةً، وأن مجلس رعاية الغابات صادق على ما يقرب من مليوني هكتار، وأن ما مجموعه ٦ ملايين هكتار يدار إدارة مستدامة. والمكسيك ملتزمة بزيادة إجمالي مساحة الغابات التي تديرها إدارة مستدامة بمقدار ٧,٩٢ ملايين هكتار خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢. وأفادت موزامبيق كذلك عن خطط وضعتها لتوسيع مساحة المناطق الحرجية التي تديرها إدارة مستدامة. وذكرت غابون والمكسيك أيضا مشاركتهما في عمليات إصدار الشهادات الحرجية؛

(ح) حافظت نيوزيلندا على مساحة إجمالية ثابتة من المناطق الحرجية في إطار صون الغابات، بما في ذلك ما تقرب مساحته من ٥ ملايين هكتار من الغابات الطبيعية الأصلية، من خلال تدابير منها عمليات تنظيمية، وصوغ معايير طوعية للإدارة المستدامة للمزارع الحرجية، والتصديق بواسطة طرف ثالث، واتباع الصناعة نهجاً طوعية في استغلال موارد الأخشاب والمنتجات الخشبية القانونية ومنع قطع الأشجار بصورة غير قانونية، وإنشاء برامج للتوعية المجتمعية بالجوانب القانونية لتلك المسائل.

٣١ - وتساهم فنلندا ونيوزيلندا في تحقيق الهدف العالمي ٣ عن طريق تقديم المساعدة المالية إلى البلدان النامية لتنفيذ مشاريع تهدف إلى حماية الغابات والمحافظة عليها وإدارتها إدارة

مستدامة، وتطوير المزارع الحرجية لتخفيف الضغط عن المناطق المحمية، ووضع آليات قوامها السوق للحد من إزالة الأحراج وتدهورها.

٣٢ - ونُفذت إجراءات ترمي إلى دعم تحقيق الهدف العالمي ٣ في إطار البرامج الوطنية للغابات في معظم البلدان المبلغة. ووفرت التشريعات الوطنية الداعمة المتعلقة بالمناطق المحمية والأحياء البرية الأساس القانوني لزيادة عدد المناطق المحمية في السلفادور وقبرص والمكسيك وعدد الغابات المدارة إدارة مستدامة في غابون.

الهدف العالمي ٤: عكس مسار الاتجاه التزولي للمساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للإدارة المستدامة للغابات وحشد موارد مالية جديدة وإضافية كبيرة من جميع المصادر من أجل تحقيق الإدارة المستدامة للغابات

٣٣ - فيما يلي أمثلة على الإجراءات المبلغ عنها لتحقيق الهدف العالمي ٤ والاضطلاع بالأنشطة ذات الصلة الواردة في صك الغابات (على سبيل المثال، في الفقرات ٦ (ط) و ٧ (أ) و (ب) و (ج) و (هـ)). وقد ساهم عدد من الإجراءات في تحقيق أهداف عالمية أخرى:

(أ) في مجال التعاون الثنائي لدعم الإدارة المستدامة للغابات، أفادت فنلندا بشأن دعمها للبلدان المجاورة، بما في ذلك الاتحاد الروسي. وذكرت نيوزيلندا دعمها المالي والعيني للإدارة المستدامة للغابات في البلدان النامية، الذي تقدمه من خلال وزارة الزراعة والغابات لديها، وذلك في المقام الأول عن طريق التمويل الأساسي للمنظمات الدولية. وأبرزت سويسرا الدعم الذي تقدمه من خلال تنفيذ مشاريع تهدف إلى خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في كولومبيا وإندونيسيا وغانا ومدغشقر، فضلا عن مشاركتها النشطة في الشراكة المؤقتة لبرنامج العمل المعني بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها. وذكرت سويسرا أيضا الدعم الذي تقدمه من خلال الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، إلى عدد من المشاريع المتعلقة بالغابات في البلدان النامية؛

(ب) منذ عام ٢٠٠٦، تطورت قبرص من كونها متلقية للمساعدات لتكون جهة مانحة للمساعدات. وتقوم بزيادة مساعداتها الإنمائية الرسمية حتى نهاية عام ٢٠١٥، حيث يتوقع أن تصل مساعدتها الإنمائية الرسمية عندئذ إلى ٠,٣٣ في المائة من دخلها القومي الإجمالي. وتحدد استراتيجيتها للمساعدة الإنمائية الرسمية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ مجال الزراعة والبيئة، بما في ذلك الغابات وحماية البيئة، باعتباره واحداً من ثلاثة مجالات مواضيعية للمساعدة؛

(ج) تسعى بلدان متلقية مثل بنغلاديش وغابون وغانا بنشاط للحصول على التمويل من مصادر متنوعة، تشمل البنك الدولي، والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية، والوكالات الإنمائية الثنائية ومصارف التنمية الإقليمية. وتوصلت موزامبيق إلى اتفاقات تمويلية مع فنلندا، لدعم تنفيذ برنامجها الوطني للغابات للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣ بمبلغ قدره ١١,٤٤ مليون يورو؛ ومع اليابان، لدعم برنامجها لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها بمبلغ ٧ ملايين دولار؛ ومع جهات أخرى. وخلال الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠، قامت بابوا غينيا الجديدة بتعبئة موارد من وكالات التنمية الثنائية والمنظمات الدولية والتزمت في الوقت نفسه بأن تقدم شيئاً من مواردها الخاصة لتمويل المشاريع الرائدة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها. وتتضمن الاستراتيجية الوطنية للفلبين المعنية بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها عنصرا للتمويل المستدام لتشجيع العمل على وضع إجراءات لتحقيق انخفاضات كبيرة في انبعاثات قطاع الغابات وإنفاذها؛

(د) أنشأت المكسيك برنامجا يتم تلقي المدفوعات في إطاره مقابل خدمات النظام الإيكولوجي للغابات. ويتضمن صندوقا للغابات لتحفيز الاستثمارات في الإدارة المستدامة للغابات التي تدعم أنشطة الإنتاج ولصون وإعادة التأهيل في قطاع الغابات. واعترفت الفلبين أيضا بالمدفوعات لقاء خدمات النظم الإيكولوجية باعتبارها آلية بإمكانها أن تساعد على تمويل الإدارة المستدامة للغابات. وبالإضافة إلى ذلك، ورد ذكر الحاجة إلى تقديم حوافز للشعوب الأصلية لحماية مناطق مستجمعات المياه التي تخدم مجتمعات أخرى؛

(هـ) أنشأت البرازيل عددا من الصناديق التي تدعم صك الغابات، بما في ذلك صندوق الأمازون وصندوق تنمية الغابات. وأنشأت غابون صندوقا وطنيا للغابات ومشروعا لتحديد مدفوعات لقاء خدمات النظام الإيكولوجي للغابات. وتقوم غانا أيضا بوضع برنامج للاستثمار في الغابات؛

(و) تعمل السلفادور بشكل وثيق مع القطاع الخاص لتحفيز الاستثمار في الإدارة المستدامة للغابات. وأشارت الفلبين إلى الأنشطة الجارية من خلال منتدى الاستثمار في الغابات والإجراءات المتخذة لتشجيع الاستثمار في الإدارة الطبيعية للغابات، وتجهيز المنتجات الحرجية، والتخفيف من حدة آثار تغير المناخ بالنسبة للغابات، وخدمات بيئية أخرى. وجرى أيضا الإفادة بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات، وبشأن أهمية التعاون المشترك بين الوكالات والتنسيق في النظم التقليدية لإدارة الغابات.

٣٤ - وضعت بضعة من التدابير التي تنفذها البلدان بدعم تقني ومالي من جانب وكالات ومنظمات إنمائية دولية وإقليمية وثنائية.

دال - التقدم المحرز من منظور شامل لمختلف القطاعات

٣٥ - عندما اعتمدت الجمعية العامة صك الغابات في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، كان متاحا بجميع اللغات الست الرسمية للأمم المتحدة. وإذا كان له أن يُنفَّذ بشكل فعال على الصعيد الوطني، فيجب أن يكون متاحا باللغة/اللغات الرسمية في البلد. ومن بين البلدان الـ ١٦ التي قدمت تقارير وطنية إلى الدورة التاسعة للمنتدى، كانت اللغات الرسمية لكل من البرازيل، وبنغلاديش، وسويسرا، والفلبين، وفنلندا، وقبرص بخلاف اللغات الرسمية للأمم المتحدة. ومن هذه البلدان، ترجمت فنلندا والفلبين الصك إلى لغتيهما الرسميتين.

٣٦ - تشير الفقرتان ٦ و ٧ من صك الغابات إلى عدد من السياسات الوطنية والدولية ذات الصلة بالحوكمة، والتدابير والإجراءات غير المذكورة صراحة في الأهداف العالمية بشأن الغابات. ويمكن اعتبار بعض هذه الأمور شاملة للأهداف العالمية الأربعة. وأفاد عدد من البلدان بالإجراءات المتخذة في المجالات التالية، وكذلك في إطار الأهداف العالمية. ونظرا لأن الإجراءات المذكورة أعلاه ترد في سياق أهداف عالمية محددة، يرد ملخص موجز لكل منها.

البرامج والخطط والاستراتيجيات الوطنية المعنية بالغابات

٣٧ - في كثير من البلدان، تعكس البرامج الوطنية للغابات الالتزام السياسي إزاء الإدارة المستدامة للغابات. وأفادت نيوزيلندا بشأن اعتماد نهج أوسع نطاقا، يشمل مصفوفة من السياسات والخطط والمبادرات الصناعية التي يجري تحديثها بشكل دوري حسب الضرورة. وأفادت البرازيل وغانا بإحراز تقدم في تعزيز التنسيق بين القطاعات المعنية بالغابات في التخطيط الإنمائي الوطني. وعلاوة على ذلك، غالبا ما تصاغ السياسات الوطنية للغابات وتنفذ بالتعاون الوثيق مع العمليات الإقليمية. وذكرت بضعة بلدان أن السياسات والخطط والاستراتيجيات المعنية بالغابات هي الآن قيد الإعداد أو التنقيح:

(أ) قامت فنلندا في عام ٢٠٠٨ بتنقيح برنامجها الاستراتيجي لقطاع الغابات للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١، واعتمدت المبادئ التوجيهية للسياسات الإنمائية لقطاع الغابات في عام ٢٠٠٩ ونقحت برنامجها الوطني للغابات في عام ٢٠١٠؛

(ب) اعتمدت جامايكا خطة استراتيجية لإدارة الغابات للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤؛

(ج) وضعت الكاميرون خطة للتصنيع لقطاع الغابات تشمل الإدارة المستدامة للغابات؛

(د) تعكف قبرص حاليا على إعداد سياسة وبرامج وطنية جديدة معنية بالغابات؛

(هـ) تعكف الفلبين حاليا على تنقيح سياستها المعنية بالغابات (قانون الإدارة المستدامة للغابات).

التشريعات المعنية بالغابات

٣٨ - اضطلعت بلدان شتى أو أنها تضطلع بتنقيحات أو تعديلات لتعزيز التشريعات الوطنية المعنية بالغابات، لا سيما من حيث الحوكمة وإنفاذ القوانين. وأفادت السلفادور بأنه أولي اهتمام خاص للعمليات غير المشروعة لقطع الأشجار والتجارة في منتجات الغابات. وأشارت غابون وبابوا غينيا الجديدة إلى سياسات صارمة لإنفاذ القوانين المعنية بالغابات. وأفادت المكسيك بأنها اختارت اللجوء إلى استراتيجية وقائية، بدلا من الاستراتيجية العقابية. وأشار عدد من البلدان الأفريقية إلى أهمية توقيع اتفاق الشراكة الطوعية مع الاتحاد الأوروبي بشأن إنفاذ القوانين المعنية بالغابات والحوكمة وخطط العمل المعنية بالتجارة. وأعدت موزامبيق دليلا بشأن تعزيز تشريعات إنفاذ القوانين ذات الصلة بالغابات والحياة البرية. وتعكف بنغلاديش والبرازيل على تقييم أداء إنفاذ القانون أو ستقومان بذلك، وستعمل بنغلاديش على إعداد دراسات الحالة. وشجعت المكسيك مشاركة القطاع الخاص في برامج التأهيل كنهج لدعم إنفاذ القوانين المعنية بالغابات. وكثفت الفلبين أنشطة حماية الغابات وإنفاذ القانون بالتنسيق مع وكالات إنفاذ القانون الأخرى، ووحدات الحكومة المحلية، والمجتمع المدني، وأصحاب المصلحة الآخرين. وفي هذا الصدد ، شددت الفلبين على أن الممارسة الجماعية لإنفاذ القوانين المعنية بالغابات والحوكمة والعمليات التجارية المتصلة بذلك هي أمور ضرورية لكفالة تحقيق الأهداف العالمية.

مشاركة أصحاب المصلحة

٣٩ - استمر عدد كبير من البلدان في تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة من خلال التدابير التي تم تنفيذها منذ ما قبل اعتماد صك الغابات. وذكرت كل من بنغلاديش، والسلفادور، وغانا، وقبرص، والمكسيك أنها وضعت إطارا مؤسسيا لمشاركة أصحاب المصلحة، مع تركيز بنغلاديش والفلبين على الأنشطة الاجتماعية المتصلة بالغابات وأنشطة الإدارة المشتركة للغابات من خلال إدخال إصلاحات على التشريعات الوطنية المعنية بالغابات. وتعمل

السلفادور على إنشاء مجلس استشاري للغابات من خلال تشريعات جديدة معنية بالغابات، وتقوم الفلبين بتنقيح قوانينها بشأن الإدارة المستدامة للغابات لتعزيز مشاركة الشعوب الأصلية وتمتعها بحقوقها.

٤٠ - أفادت السلفادور بأنها تعمل مع القطاع الخاص والصناعة لإيجاد بيئة مؤاتية على نحو أفضل للاستثمار في الغابات. وأفادت جامايكا بأنه تم إنشاء القليل من محميات الغابات ومناطق إدارة الغابات على أراض مملوكة للقطاع الخاص. وفي حالة بنغلاديش، نظمت حوارات مع القطاع الخاص والصناعة للمساعدة في معالجة مسألة تسوية النزاعات. وعززت المكسيك شراكاتها الاستراتيجية مع المؤسسات المالية الوطنية والدولية معاً، في حين أنها ترسي أيضا آليات جديدة ومبتكرة للتمويل وتعزز الشراكات مع القطاع الخاص. وفي نيوزيلندا، يتم إنتاج ما يقرب من ١٠٠ في المائة من الأخشاب من مزارع الغابات، المملوكة غالبيتها ملكية خاصة. وتدرس الكاميرون كيفية تحسين استخدام الإيرادات المتأتية من قطاع الغابات لتمويل الإدارة المستدامة للغابات. وتركز السلفادور على تحسين البيئة الاستثمارية التي تفيد الإدارة المستدامة للغابات، بسبل من بينها حوافز الاستثمار.

٤١ - أفاد العديد من البلدان بوجود آليات أو مبادرات، بما في ذلك مبادرات بناء القدرات، لزيادة مشاركة المجتمعات المحلية من السكان الأصليين في برامج الإدارة المستدامة للغابات. وتحقيقا لهذه الغاية، أعطت بنغلاديش والفلبين أولوية لمسألة إيجاد أنشطة بديلة مدرة للدخل تتاح للمجتمعات الأصلية والمحلية. وأنشأت نيوزيلندا صندوقا يهدف إلى الحفاظ على المعارف الأصلية المرتبطة باستخدام الموارد الطبيعية وإدارتها، بما في ذلك الغابات. وتعمل عدة بلدان على معالجة مسألة حماية الحقوق القانونية للشعوب الأصلية فيما يتعلق بإدارة الغابات، بما في ذلك حقوق الملكية الفكرية.

٤٢ - وعلى سبيل الأولوية، ترصد بنغلاديش والكاميرون الأداء المؤسسي فيما يتعلق بمشاركة أصحاب المصلحة، وتجري بنغلاديش تحليلا للتكاليف والمنافع؛ وتتاح النتائج من خلال دراسات الحالة. وأشارت بابوا غينيا الجديدة إلى أنه على الرغم من زيادة مشاركة أصحاب المصلحة، لم يطرأ إلا تحسن طفيف على سبل معيشة الناس في المجتمعات المحلية.

بناء القدرات

٤٣ - انصب قدر أكبر من التركيز على بناء القدرات، بما في ذلك تعزيز مشاركة الموظفين على الصعيد القطري في برامج التدريب. ومن بين الأمثلة التي ورد ذكرها: دعمت السلفادور استخدام الحطب بكفاءة أفضل في المنازل الريفية، وأنشأت غابون مدرسة للأعمال الخشبية، وأجرت موزامبيق تدريبا لموظفي إنفاذ القانون في سلك الدولة والمجتمع

المحلي على تنفيذ التشريعات المعنية بالغابات والحياة البرية. وقامت غابون والمكسيك بربط عملهما المعني ببناء القدرات ونقل التكنولوجيا بشكل أوثق مع العمل الذي تؤديه الأوساط الأكاديمية، بينما قامت الفلبين بذلك من خلال حلقات عمل نظمت على مستوى المجتمع المحلي لتبادل المعارف ومن خلال أدلة التطبيق الميداني. وتعكف قبرص وفنلندا على مراجعة أوضاع منظماتها المعنية بالغابات وإعادة هيكلتها كي تتمكن من معالجة القضايا الجديدة والناشئة على نحو أنجع.

٤٤ - وأفادت بضعة بلدان بشأن تعزيز التعاون مع الجامعات ومراكز البحوث. فقد أنشأت المكسيك، على سبيل المثال، صندوقا يهدف إلى حفز البحوث الحرجية ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا، ولا سيما تلك التي تساهم في القيمة المضافة لمنتجات الغابات المُصنَّعة، فيما بدأت سويسرا برنامجا للبحوث بشأن آثار تغير المناخ على الغابات. وأفادت بلدان متقدمة أخرى بوجود أنشطة لدعم مبادرات بناء القدرات في البلدان النامية، كثيرا ما يجري الاضطلاع بها من خلال برامج إقليمية ودون إقليمية.

رفع مستوى وعي الجمهور وتثقيفه

٤٥ - تم الشروع في برامج لرفع مستوى وعي الجمهور في عدة بلدان. وقد نظمت بنغلاديش معرضا للأشجار، وبدأت الكاميرون حملة إعلامية وهادفة لرفع مستوى الوعي بشأن اتفاقها الطوعي للشراكة مع الاتحاد الأوروبي، مع الاضطلاع بأنشطة مماثلة في الفلبين. وأعدت غانا استراتيجيات للاتصال يتم طرحها باللغات المحلية في البلد. وأجرت موزامبيق حملة لرفع مستوى وعي الجمهور وتثقيفه بشأن منع حرائق الغابات ومكافحتها، في حين أجرت قبرص دراسة عن تخطيط وتنفيذ حملة إعلامية لمنع حرائق الغابات. وتكثف غابون والفلبين الأنشطة في هذا المجال.

٤٦ - وقد اضطلعت اللجان المحلية لإدارة الغابات بدور أساسي في توعية الجمهور وتثقيفه بشأن الإدارة المستدامة للغابات. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من الموارد ومزيد من الشراكات مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك زيادة إشراك وسائل الإعلام. وتشمل التحديات الرئيسية الوصول إلى جمهور الناس البالغين والتأثير فيهم تأثيراً أقوى بالإضافة إلى تثقيف الجمهور بشأن قيمة السلع والخدمات الحرجية.

الرصد والتقييم والإبلاغ

٤٧ - وصف عدد من البلدان أنشطة الرصد والتقييم والإبلاغ التي نفذت في إطار البرامج أو المشاريع الإقليمية. وأبرزت عدة بلدان أخرى التدابير اللازمة لإجراء عمليات جرد

للغابات الوطنية، في حين قدمت بضعة بلدان أخرى تقارير عن وضع نظم لإدارة المعلومات المتعلقة بالغابات. وقد أنشأت غانا وحدة للرصد والتقييم داخل لجنة الغابات التابعة لها، بما في ذلك تطوير موقع على شبكة الإنترنت لتبادل المعلومات. وأفادت غابون وجامايكا بعدم وجود القدر الكافي من القدرات في مجال الرصد والتقييم والإبلاغ.

٤٨ - واستشهد أحد البلدان بوضع مبادئ توجيهية للسياسة العامة لقطاع الغابات كوسيلة لتوجيه الدعم الدولي نحو الإدارة المستدامة للغابات. وأبرزت بلدان أخرى، بما فيها قبرص والمكسيك، أطر السياسة العامة القائمة لمعالجة مهام الرصد والتقييم والإبلاغ. وفي العديد من الحالات، حظي تعزيز الخبرات والقدرات في مجال تصميم المشاريع بأولوية عالية، ولا سيما لزيادة فرص الاستفادة من آليات التمويل العالمية من قبيل مرفق البيئة العالمية والآليات المقترحة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها.

هاء - التحديات المطروحة

٤٩ - على غرار التحديات التي جرى بيانها في سياق مشروع غانا النموذجي، حددت البلدان النامية العقبات والعوائق التي تواجه تنفيذ صك الغابات، ولا سيما القيود المالية وتعاظم الآثار الناجمة عن الوضع الاقتصادي العالمي الذي لا يمكن التنبؤ به. وقد حددت فنلندا، على سبيل المثال، الوضع الاقتصادي العالمي الحالي والتغييرات الهيكلية الطارئة على صناعة الغابات فيها باعتبارها تحديات رئيسية. وأشارت بنغلاديش وغابون والكاميرون وموزامبيق إلى عدم كفاية الموارد كعامل رئيسي من العوامل التي تقيد قدرتها على تحقيق الإدارة المستدامة للغابات. وشملت النقاط الرئيسية الأخرى الحاجة إلى ما يلي:

(أ) تعزيز القدرات المؤسسية في قطاع الغابات؛

(ب) حل مشكلة تضارب المصالح فيما بين الحكومات المحلية وحكومات الولايات والحكومة الاتحادية؛

(ج) تنقيح التشريعات المتعلقة بالغابات وتعزيزها؛

(د) تدريب موظفي الغابات؛

(هـ) معالجة المنازعات فيما بين القطاعات معالجة أجدى؛

(و) زيادة وتنويع المنافع الاقتصادية للسلع والخدمات الحرجية التي يجنيها صغار ملاك الغابات ومجتمعات الشعوب الأصلية؛

(ز) وضع نظم للمحاسبة والتقييم تأخذ في الاعتبار السلع والخدمات الحرجية؛

(ح) حل قضايا حيازة الأراضي التي لم يبت فيها؛

(ط) تعزيز القدرات في مجال رصد الغابات؛

(ي) تجاوز عدم كفاية وسائل التنفيذ؛

(ك) تقديم المساعدة إلى الشعوب الأصلية.

واو – الدروس المستفادة

٥٠ – من بين الدروس المستفادة في تنفيذ صك الغابات، سُلط الضوء على ما يلي:

(أ) لا تزال الخطط الوطنية للغابات، التي تحظى بدعم تشريعات سليمة بشأن الغابات، بمثابة وسائل فعالة للاستخدام المستدام للسلع والخدمات الحرجية؛

(ب) توفر المعايير والمؤشرات القائمة فيما يتعلق بالممارسات الجيدة لإدارة الغابات إطارا مرجعيا متسقا ومفيدا للإدارة المستدامة للغابات؛

(ج) حُققت نتائج إيجابية تدعم الإدارة المستدامة للغابات من خلال الاجتماعات التي تجرى مع المجتمعات المحلية بشأن وضع وتطبيق آليات للتقييم الكافي لتكاليف ومزايا الخدمات التي تتيحها الغابات؛

(د) ساعدت المناسبات الوطنية لغرس الأشجار على زيادة وعي الجمهور بأهمية إدارة وحماية موارد الغابات وتنوعها البيولوجي؛

(هـ) إن رصد وتحليل العلاقة بين الشواغل المتداخلة فيما يتعلق بإنفاذ القوانين المتعلقة بالغابات وإدارتها، من ناحية، وما يتصل بها من عمليات تجارية وقضايا المنتدى المواضيعية وأهداف الإدارة المستدامة للغابات، من ناحية أخرى، أمران أساسيان في ضمان التنفيذ الفعال لصك الغابات.

زاي – الدعم المقدم من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية

٥١ – في مرفق القرار ١/٧، بشأن برنامج العمل المتعدد السنوات للمنتدى للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٥، تدعى الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية المختصة ذات الصلة بالغابات إلى معالجة القضايا وبنود جدول الأعمال المقررة لكل دورة من دورات المنتدى، بما في ذلك التقدم المحرز في تنفيذ صك الغابات والأهداف العالمية الأربعة بشأن الغابات. وقدم خمسة عشر كيانا إقليميا ودون إقليمي تقارير للنظر فيها في الدورة التاسعة للمنتدى. وأقرت معظم المدخلات بأن صك الغابات هو إنجاز دولي هام في سبيل تعزيز الإدارة

المستدامة للغابات. وبالمثل، روعيت الأهداف العالمية الأربعة في صُنع القرارات المتصلة بالسياسات الإقليمية وتنفيذها عن طريق مختلف الكيانات. وقدمت العديد من الكيانات تقارير عن الأنشطة التي ساهمت بشكل مباشر في تنفيذ صك الغابات والأهداف العالمية. وعلى سبيل المثال، فإن مشروع بروتوكول الاتفاقية الإطارية المتعلقة بحماية جبال الكاربات وكفالة تنميتها المستدامة، الذي يعنى بالإدارة المستدامة للغابات، يأخذ في الاعتبار صك الغابات والأهداف العالمية الأربعة. وستنظر الدول الأطراف في الاتفاقية في اعتماد مشروع البروتوكول في عام ٢٠١١. وسيرد موجز تجميعي لهذه التقارير في تقرير الأمين العام عن المدخلات الإقليمية ودون الإقليمية (E/CN.18/2011/3).

خامساً – تقديم التقارير مستقبلا

٥٢ – ستستلزم مهام الدورات المقبلة للمنتدى، على نحو ما حُدِّدت في برنامج العمل المتعدد السنوات للمنتدى للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٥، اتباع نُهُج مبتكرة إذا ما أريد الحيلولة دون تزايد عبء الإبلاغ على الدول الأعضاء. كما تشمل فرص الإبلاغ مستقبلاً فيما يتعلق بالمنتدى توفير مدخلات في العملية المتصلة بمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المزمع عقده في ريو دي جانيرو، البرازيل، في عام ٢٠١٢ (مؤتمر ريو + ٢٠). وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدورة العاشرة للمنتدى، التي ستُعقد في عام ٢٠١٣، ستركز على الموضوع العام للغابات والتنمية الاقتصادية. وسيستعرض المنتدى في دورته الحادية عشرة، في عام ٢٠١٥، في جملة أمور، التقدم المحرز في تنفيذ صك الغابات ومساهمة الغابات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولمساعدة المنتدى في الاستعراض الذي سيقوم به في عام ٢٠١٥، طلب إلى أمانة المنتدى أن تعد، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، تقارير تحليلية موحدة تقوم على جملة أمور منها التقارير القطرية الطوعية.

٥٣ – ومن ثم ستشكل المعلومات المقدمة من الدول الأعضاء في التقارير الوطنية الطوعية إسهاما أساسيا في مناقشات المنتدى في عام ٢٠١٣ بشأن الغابات والتنمية الاقتصادية وفيما يقوم به من تقييم واستعراض في عام ٢٠١٥، فضلا عن إسهامها في عمليات أخرى ذات صلة من قبيل ريو + ٢٠ وأنشطة ما بعد عام ٢٠١٠ المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية. وبما أن قلة قليلة من البلدان نسبيا هي التي قدمت تقاريرها إلى الدورة التاسعة للمنتدى، فإن الأنشطة التالية قد قرر تنفيذها أو يجري تنفيذها حاليا لتيسير تقديم التقارير في المستقبل، وفقا للفقرتين ٢ (ب) ’١‘ و ٤ (ج) من القرار الذي اعتمده المنتدى في دورته الثامنة:

(أ) استنادا إلى الخبرة المحصلة من خلال التقارير الوطنية الطوعية المقدمة في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ باستخدام النماذج المقترحة، سيواصل تبسيط وإدماج النموذج الحالي للإبلاغ، بالاعتماد على النماذج والمؤشرات القائمة للإبلاغ عن الغابات، وذلك للحد من أعباء الإبلاغ مع القيام في نفس الوقت بتوليد المعلومات اللازمة لإجراء تحليل موحد. وبالتشاور مع منظمة الأغذية والزراعة ومع أعضاء آخرين في الشراكة التعاونية المعنية بالغابات، ستقوم الأمانة بإعداد مبادئ توجيهية لتبسيط عملية الإبلاغ الوطني لأغراض الدورة العاشرة للمنتدى؛

(ب) تقدم ألمانيا الدعم، من خلال منظمة الأغذية والزراعة ومرفق البرامج الوطنية للغابات، إلى ثلاثة مشاريع نموذجية إضافية تتعلق بتنفيذ صك الغابات في الفلبين وليبريا ونيكاراغوا، استنادا إلى الخبرات المحصلة من خلال مشروع غانا النموذجي؛

(ج) وافقت اليابان على المساهمة بما يصل إلى ١,٥٩ مليون دولار لمساعدة البلدان المهتمة بالإبلاغ، لأغراض الدورتين العاشرة والحادية عشرة للمنتدى، عن التقدم المحرز في تنفيذ صك الغابات. ومن المتوقع أن يبدأ هذا المشروع في آذار/مارس ٢٠١١، وستنفذه منظمة الأغذية والزراعة، بالتعاون الوثيق مع مرفق البرامج الوطنية للغابات وأمانة المنتدى؛

(د) تخطط أمانة المنتدى لمشروع مدته أربع سنوات (٢٠١٢-٢٠١٥) كي ينفذ عن طريق إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، في إطار حساب الأمم المتحدة الإنمائي بمبلغ ٥٢٧ ٠٠٠ دولار، للمساعدة على تعزيز عمليات الإبلاغ الوطني دعما لتنفيذ صك الغابات.

سادسا - الاستنتاجات

٥٤ - تعكس التقارير الطوعية الوطنية التي قدمت أثناء إعداد هذا التقرير أوجه الترابط بين الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات وصك الغابات، وكذلك أوجه الترابط بين الأهداف العالمية. والإجراءات التي أفيد بأنها ساهمت في تحقيق هدف عالمي بعينه هي أيضا ذات أهمية لتنفيذ جانب أو أكثر من جوانب الفقرتين ٦ و ٧ من الصك، وقد ساهمت، في كثير من الحالات، في تحقيق أهداف عالمية أخرى. وعلاوة على ذلك، كشف الإبلاغ عن عدد من سياسات الحوكمة والسياسات ذات الصلة وعن الإجراءات التي تتداخل جزئيا في الأهداف العالمية الأربعة.

٥٥ - تقوم معظم البلدان التي تقدم تقاريرها باستحداث أو تعزيز تدابير وغيرها من الإجراءات لتنفيذ صك الغابات، بوسائل منها تحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات، وذلك من خلال جملة أمور منها إعادة التحريج وإصلاح الغابات، وبذل جهود للتصدي للأخطار التي تهدد صحة الغابات، وتحسين الحكم وإنفاذ القانون، وزيادة مشاركة أصحاب المصلحة. وتقوم هذه التدابير والإجراءات في كثير من الأحيان على مبادرات قائمة أصلا لتنفيذ مقترحات العمل السابقة التي قدمها الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، وعلى آخر القرارات والمقررات الصادرة عن المنتدى. ومن ثم، قد تتجلى بالفعل عناصر من صك الغابات في أطر التشريعات والسياسات المتصلة بالغابات لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات، مثل البرامج الوطنية للغابات والخطط والاستراتيجيات ذات الصلة.

٥٦ - وكما يشير مشروع غانا النموذجي، يمكن لصك الغابات أن يوفر إطارا شاملا مفيدا للعمل الوطني والتعاون الدولي اللذين يهدفان إلى تحقيق الإدارة المستدامة للغابات. وتظهر إمكانية تطبيقه في بلدان أخرى أيضا: حيث ستنضم ثلاثة بلدان في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا قريبا إلى هذا الجهد النموذجي. وتستحق الجهات المانحة التهنئة على ما تقدمه من دعم لهذا النهج الشامل. وعلى الأرجح أن البلدان ستتعلم الكثير من خلال هذا الأسلوب المنهجي المتعمق والشامل لتنفيذ صك الغابات والأهداف العالمية الأربعة. غير أن توسيع نطاق هذه الجهود لتشمل بلدانا أخرى سيتوقف على الدعم الدولي وتوافر التمويل.

٥٧ - وتواجه البلدان النامية عموما طائفة من العقبات التي تعترض تنفيذ صك الغابات وتحقيق الغاية المرجوة منه. وتشمل تلك ضيق الموارد المالية والبشرية والنقص في تحديد قيمة السلع والخدمات الحرجية، وناهيك عن التحديات المرتبطة بتحسين سبل العيش للناس الذين يعتمدون على الغابات، وزيادة المنافع الاقتصادية للغابات من خلال القيمة المضافة لتجهيز وتصنيع المنتجات الحرجية محليا. وتشكل تجزئة المسؤولية عن الغابات داخل الحكومات أحد الأسباب الرئيسية لبعض الثغرات التي تعتري التنفيذ.

٥٨ - وسيلزم قيام عدد أكبر بكثير من الدول الأعضاء بالإبلاغ الطوعي في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٥ لكي يتسنى إجراء تقييم شامل للتقدم المحرز. وفي حين أن عددا من المبادرات التي تقوم بها الجهات المانحة وأمانة المنتدى في هذا الصدد يجري التخطيط له أو تنفيذه، سيلزم تقديم قدر هام من الدعم المالي الإضافي لكي يتسنى الاستجابة لجميع الطلبات.

٥٩ - وبالنظر إلى نطاق التقييم والاستعراض المقرر إجراؤهما في عام ٢٠١٥، فإنه سيلزم تقديم مزيد من التبرعات إلى الصندوق الاستئماني للمنتدى من أجل دعم الجهود التي تبذلها الأمانة لإعداد تقارير تحليلية موحدة وغيرها من مواد الخلفية التي طلبها المنتدى.

سابعا - التوصيات

٦٠ - قد يود المنتدى:

(أ) تقرير تركيز التقارير الوطنية الطوعية المقدمة إلى الدورة العاشرة للمنتدى على الموضوع العام للغابات والتنمية الاقتصادية؛

(ب) الترحيب بالمبادرات التي اتخذتها ألمانيا وغانا والفلبين وليبريا ونيكاراغوا واليابان، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومرفق برامج الحراجة الوطنية، وأمانة المنتدى لتكون نماذج يُحتذى بها في تنفيذ صك الغابات ومساعدة البلدان في الإبلاغ عن التقدم المحرز؛

(ج) دعوة أعضاء الشراكة التعاونية المعنية بالغابات والطلب إلى أمانة المنتدى تعزيز الجهود الرامية إلى القيام، عند الطلب، بدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لإعداد التقارير الطوعية من أجل الدورتين العاشرة والحادية عشرة للمنتدى؛

(د) دعوة منظمة الأغذية والزراعة إلى النظر في كيفية إمكانها مواصلة إدراج عناصر صك الغابات والأهداف العالمية بشأن الغابات الرامية إلى قيام الدول الأعضاء بالإبلاغ المتسم بالكفاءة، في ما تقوم به المنظمة من إبلاغ عن حالة غابات العالم وعن برنامج تقييم الموارد الحرجية في العالم؛

(هـ) تشجيع البلدان المانحة وغيرها من البلدان القادرة على القيام بذلك، والمؤسسات المالية وغيرها من المنظمات، على تقديم تبرعات مالية إلى الصندوق الاستئماني للمنتدى لتمكين أمانة المنتدى من تقديم مساعدة فعالة، عند الطلب، إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في إعداد التقارير الطوعية من أجل التقييم والاستعراض المزمع إجراؤهما من قبل المنتدى في عام ٢٠١٥؛

(و) تشجيع الدول الأعضاء وأعضاء الشراكة التعاونية المعنية بالغابات على بدء مشاريع نموذجية إضافية بشأن تنفيذ صك الغابات ودعمها، على النحو الذي تطلبه الدول الأعضاء.